**الموضوع** البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم

(الوثيقة رقم:15)

**المرجع**

- خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
- إعلان الدوحة من أجل التعليم للجميع (سبتمبر 2010 )

**الملخص**


- تم في إطار تفعيل خطة تطوير التعليم في الوطن العربي ، دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع "مؤسسة قطر" و "البنك الدولي " إلى عقد ندوة خلال يومي 21 و22 سبتمبر 2010 بمدينة الدوحة، لبحث مسألة تحسين جودة التعليم في البلاد العربية .
- انعقدت الندوة بحضور وزراء التربية والتعليم لاثني عشرة دولة عربية إضافة إلى وفود ثمانية عشرة دولة.
- صدر عن الندوة إعلان الدوحة من أجل تعليم جيد للجميع، تضمن عديد التوصيات التي من شأنها تحسين جودة التعليم.
- أوصت الندوة بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة قطر لوضع خطة تنفيذية وآليات لمتابعة بنود إعلان الدولة، وعرضها على مؤتمر وزراء التربية والتعليم في اجتماعهم القادم .
- الوثيقة المعروضة تتضمن وبصورة موجزة أهم البرامج الإقليمية التي اشتملت عليها الخطة التنفيذية ( مرفق) .


**الإجراء المطلوب** النظر والمصادقة على مقترح الخطة التنفيذية .

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم: م ع/ د ع 20 / و 15

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام

**وثيقـــة**

مقدمة من المدير العام إلى المؤتمر العام
بشأن

# البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم

في إطار خطة تطوير التعليم في الوطن العربي دعت المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم بالاشتراك مع كلّ من "مؤسّسة قطر" والبنك الدولي إلى عقد ندوة رفيعة المستوى لبحث مسألة تحسين جودة التعليم في البلاد العربيّة.

وقد حضر الندوة التي انعقدت بالدوحة يومي 21-22 سبتمبر 2010 اثنا عشر وزيرا للتّربية والتعليم في البلاد العربيّة، ووفود تمثل ثمانية عشرة دولة.

وقد أصدرت الندوة "إعلان الدوحة من أجل تعليم جيّد للجميع" تضمّن جملة من التوصيات الكفيلة بتحسين جودة التعلم، واتفق الحاضرون على:

**"تكليف المنظمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسّسة قطر بوضع خطة تنفيذيّة وآليات لمتابعة بنود الإعلان وعرضها على وزراء التّربية والتعليم في اجتماعهم القادم".**

وقد تمّ إعداد هذه الخطّة التنفيذيّة انطلاقا من تشخيص للواقع التربوي وتوجّهات خطّة تطوير التعليم وتوصيات إعلان الدوحة، وتمحورت حول أربعة برامج إقليميّة وهي كالآتي:

1. البرنامج العربي للتّربية ما قبل المدرسيّة، ويهدف إلى تنسيق بين المقاربات العربيّة في المجال، ووضع برمجيات ومعايير للنهوض بهذا التعليم في مستوى المربين والمضامين والطرق التعليميّة.

2. البرنامج العربي للارتقاء بالمدرّسين معرفيا ومهنيا، ويهدف إلى تحسين طرق إعداد المدرّسين وتأهيلهم والارتقاء بهم مهنيا، وتطوير التشريعات قصد تحسين أوضاعهم الماديّة والمعنويّة.

3. البرنامج العربي لتطوير مناهج التعليم وتوظيف تقنيات المعلومات والاتّصال في التعليم، ويهدف إلى تجديد محتويات البرامج ودعم القدرات في مجال هندسة المناهج وتطوير المحتويات الرقميّة والبرمجيات والاستفادة منها في عمليّة التعليم والتعلّم.

4. البرنامج العربي للبحث والتقويم في مجال جودة التعليم، ويهدف إلى تطوير البحث في مجال الجودة ودعم التقويم المقارن لمكتسبات التلاميذ وآلياته.

## لذلـــــــــك

أتشرف بعرض الموضوع على المؤتمر العام الموقر للنظر والمصادقة على مشروع الخطة التنفيذية تمهيدا لوضعها موضع التنفيذ من قبل الخبراء والمختصين في البلاد العربية .

ومرفق مشروع القرار المقترح إصداره في هذا الشأن .

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم: م ع/ د ع 20 / و 15

(مرفق 1)

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام

# خطّـــة تطوير التعليـــم في الوطن العربي

## البرنامج العربي لجودة التعليم

## توطئـــة:

تمثل جودة التعليم إحدى أهمّ التحديات التي تواجه الأنظمة التربويّة العربيّة وهنالك إجماع على ضرورة العمل على ضمانها لكسب رهان التنمية ودعم قدرات البلاد العربيّة لإعداد موارد بشريّة رفيعة المؤهلات والكفايات قادرة على النهوض بأدوارها في الارتقاء بعمليّة الإنتاج وما تتطلبه من تطوير للمعارف والعلوم والتكنولوجيا.

وقد تجلى الاهتمام بمسألة الجودة في التعليم في مناسبات عدّة ومستويات مختلفة، وطنيّة وإقليميّة، فانطلقت مشاريع تطوير التعليم من واقع كلّ بلد عربي وقضاياه واستجابة لتطلعاته وطموحاته كما برز الوعي بضرورة وضع المسألة التعليميّة على نطاق قومي وانتهاج استراتيجيّة عربيّة تضفي الانسجام والتكامل على السياسة التربويّة وتعطي للعمل العربي المشترك في مجال التعليم معناه ومبناه وترتبت عن هذه القناعة قيام المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم بوضع "**خطّة تطوير التعليم في الوطن العربي**" والتي تمّت المصادقة عليها وإقرارها من قبل القادة العرب في قمّة دمشق (مارس 2008) وتكليف المنظّمة بالسهر على تنفيذها.

وأمّا دواعي الانشغال بمسألة جودة التعليم في البلاد العربيّة فعديدة ومتنوّعة. فلئن تحققت مكاسب هامّة في مستوى نشر التعليم والارتقاء بنسب الالتحاق إلى مراتب مرضية في كلّ مراحل التعليم فإنّ النقائص النوعيّة مازالت في حاجة متأكّدة إلى التدارك والعناية.

ومن تجليات تواضع نوعيّة مردود التعليم العربي نذكر:

- ضعف أداء التلاميذ العرب في التقييمات الدوليّة المقارنة وخاصّة منها دراسة "التوجهات العالميّة في تعليم الرياضيات والعلوم (TIMSS) حيث لم ترتق أيّة دولة من الدول العربيّة المشاركة في الدراسة وعددها أربعة عشرة (14) إلى مستوى المعدّل العالمي المسجّل.
- عدم تلاءم مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وهو ما تبيّنه النسبة المرتفعة للبطالة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات (25 % معدّل النسبة في البلاد العربيّة وتبلغ 60 % في بعض الدول).
- ضعف نسبة الأطفال المنتفعين بالتّربية ما قبل المدرسيّة في أغلب الدول العربيّة.
- غياب الجامعات العربيّة في قائمة الـــ 500 جامعة الأولى في ترتيب شانغاي.
- ضعف مساهمة البلاد العربيّة في الحركة العلميّة العالميّة والتي أشار إليه تقرير اليونسكو الأخير.

هذا علاوة على ارتفاع نسب الأميّة في صفوف الشعوب العربيّة.

من هذه النقائص نتبيّن ضرورة إيلاء جودة التعليم الأهميّة القصوى وإدراجها بصفة متأكّدة في أعلى سلّم الأولويات ومضاعفة الجهود لتداركها، فتماديها يؤدي لا محالة إلى إعاقة التنمية ويحول دون الانخراط في مجتمع المعرفة ومنافسة الأمم في مجال العلم والتكنولوجيا وهي أسباب مناعة الشعوب في عالم اليوم.

واعتبارا لشموليّة العمليّة التعليميّة وتكامل مكوّناتها وتلاءما مع توجّهات خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتفعيلا لتوصيات "**إعلان الدوحة**" وضع البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم الذي يستهدف المجالات التالية:

- تربية الطفولة المبكرة.
- تأهيل المدرسين وتدريبهم.
- مناهج التعليم وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في التعلّم.
- التقويم.

## مشروع الخطة العمليّة:

والمقترح هو صياغة برامج عربيّة خاصّة بكلّ مجال من هذه المجالات تمكّن من تعبئة الطاقات المتوفّرة عربيا وإرساء شبكة من الخبراء والمؤسسات المختصّة للعمل على بناء أساس معرفي متين وتوفير مرجعيّات عمليّة ومعايير متطّورة للنهوض بهذه المجالات الحيّوية في إطار العمل العربي المشترك والتعاون الدولي.

والجدير بالملاحظة أن هذه البرامج الإقليميّة لا تحلّ محلّ المشاريع الوطنيّة لتحسين جودة التعليم وإنّما هي رافد ومكمّل لها.

أمّا البرامج المقترحة على المستوى الإقليمي فهي:

## 1. البرنامج العربي للتّربية ما قبل المدرسيّة:

ما من شكّ في أنّ تعميم التربية ما قبل المدرسيّة إجراء لا بدّ منه لكلّ سياسة هادفة إلى تحسين جودة التعليم فضلا عن ضمانه للجميع. فالتجارب العالميّة والدراسات المختصّة تبيّن أن الأطفال الذين أتيحت لهم فرص الانتفاع بالتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة (من 3 إلى 5 سنوات) يكون مسارهم الدراسي أفضل من مسار أقرانهم الذين لم يتسن لهم ذلك كما أنّهم أقلّ تعرضا للفشل المدرسي وما ينجر عنه من تسرّب/ انقطاع مبكّر. ثمّ إن مبدأ تكافؤ الفرص يتهافت إذا ما تفاوتت من البداية حظوظ الأطفال في الانتفاع بالتعليم ما قبل المدرسي، هذا دون اعتبار الانعكاسات السلبيّة المنجرّة عن كلفة الرسوب والانقطاع اقتصاديا واجتماعيا. وإضافة إلى هذا التباين داخل البلد الواحد هناك تباين بين البلدان التي عمّمت هذا النوع من التعليم وتلك التي لم تول ما يستحق من عناية واهتمام. ويتسّم الوضع في البلاد العربيّة في هذا المجال بتباين كبير بين الدول سواء تعلّق الأمر بنسب الالتحاق أو بتأهيل المربين المختصين أو بمضامين هذه التّربية وأساليبها.

ومن هنا جاءت ضرورة وضع برنامج عربي للنهوض بالتّربية المبكّرة يهدف إلى:

- التنسيق بين المقاربات العربيّة وتطوير تشريعاتها في المجال.
- وضع مرجعيات ومعايير لتدريب العاملين في هذا الحقل التربوي.
- تحديد الأسس العلميّة لمضامين هذا التعليم ومناهجه ووسائله وتطويرها.
- الاستفادة من التجارب الناجحة والخبرات العالميّة في المجال.
- تنسيق جهود المؤسسات والمنظمات الإقليميّة والدوليّة المتدخلة في مجال الطفولة المبكّرة.

## 2. البرنامج العربي للارتقاء بالمدرسين معرفيا ومهنيا:

يمثل المدرّس حجر الزاوية لكلّ عمليّة تعليميّة والعامل الأساسي لنجاحها وبلوغ الأهداف المرسومة لها.

وقد اتّسمت المرحلة السابقة للسياسة التربويّة العربيّة بالتركيز على ضرورة ضمان التعليم للجميع وتوسيع نطاقه وتوفير متطلبات التحاق أعداد كبيرة من الأطفال بالمدرسة.

ولئن كلّلت هذه المجهودات الجبارة بالنجاح في نشر التعليم فإنّ مسألة تأهيل المدرّسين وإعدادهم على الوجه المطلوب لم تستوف كلّ ما تستحقه من اهتمام وقضت الضرورة بالاكتفاء بالحدّ الأدنى من التدريب والتأهيل والاستجابة السريعة لمتطلبات تعميم التعليم الملحّة والمتزايدة.

وهكذا لم تواكب سياسة إعداد المعلمين في البلاد العربيّة التحولات العالميّة في المجال والمقاربات الحديثة لتأهيلهم وتمكينهم من الكفايات المستحدثة والمعايير المستوجبة.
ومن النقائص المسجلة والتي تشير إليها تشخيصات الواقع والتقارير الدوليّة نذكر:

- تواصل ضعف نسب التأطير حيث يبلغ عدد التلاميذ للمدرّس الواحد 40 أو 60 تلميذا في بعض الدول.
- تواضع عدد سنوات التكوين الأساسي في التعليم العالي مقارنة بواقع الدول المتقدّمة.
- ضعف التمكّن من الوسائل الحديثة واستعمالها في عمليّة التعليم والتعلّم.
- نقص في احتراف المدرّسين.
- تردي أوضاع المدرّسين الماديّة والمعنويّة في بعض البلدان.

ولتدارك هذه النقائص وتطوير مهنة التعليم وفق متطلبات المرحلة القادمة المطروح على الدول العربيّة خلال الفترة القادمة ضمان الجودة فقد بات من المتأكّد وضع برنامج عربي للارتقاء بالمدرسين معرفيا ومهنيا يهدف أساسا إلى:

- وضع المرجعيات والمعايير لإعداد المعلمين وتأهيلهم للنهوض بمختلف أدوارهم في ضوء تحوّلات التّربية والتعليم وتجدّد مهنة التدريس. (تحسين ممارساتهم التعليميّة: التخطيط – المنهجيّة وطرق التدريس – التقويم).
- تطوير التعاون العربي في مجال تدريب المعلمين.
- التعريف بالتجارب العالميّة في مجال تأهيل المدرسين.
- تطوير البحث في مجال أساليب التعليم ووسائطه.
- وضع مرجعيات لإعداد مختلف العاملين في التعليم (مرشدين – مدراء المدارس – مخططو التّربية ...إلخ).
- تطوير التشريعات وسبل تحسين أوضاع المدرّسين المهنيّة، معنويا وماديا. (الانتداب – الإعداد – الاحتراف– الرواتب والتحفيزات)

## 3. البرنامج العربي لتطوير مناهج التدريس وتوظيف تقنيات الإعلاميّة والاتّصال في التعلّم:

منذ أواخر القرن الماضي وتحت وطأة التحولات العالميّة المتسارعة اكتشفت جلّ أمم العالم أنّ أنظمتها التربويّة لم تعد قادرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة، وأنّها في حاجة إلى إعادة النظر في مقوّمات المدرسة وخاصة في ما يتعيّن إكسابه للمتعلّمين من كفايات ومهارات تؤهلهم للانخراط الفاعل في ما أصبح يسمى "مجتمع المعرفة".

وقد حصل إجماع بين الخبراء والمختصّين على جملة من القدرات اصطلح على تعريفها "بالكفايات الأفقيّة" وتتمثل خاصّة في:

- القدرة على التحليل وتأويل المعطيات واستثمارها في حلّ المشاكل – الاستقلاليّة والثقة في النفس – المبادرة – التواصل مع الغير – العمل الجماعي – التأقلم مع الأوضاع المتغيّرة – التمكن من التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها – التعلّم مدى الحياة، هذا فضلا عن التحلي بالقيم والمثل العليا والمبادئ السامية ومقوّمات الموطنة.

فتمكين الناشئة من هذه الكفايات والمهارات يتطلب تغييرا جذريّا في مقومات العمليّة التربويّة وخاصّة في مناهج التعليم وأساليبه ووسائله.

وقد بينت مشاركة الدول العربيّة في التقييمات الدوليّة المقارنة لمكتسبات التلاميذ (PISA–TIMSS) أنه رغم الإصلاحات التربويّة ومشاريع التحديث الجارية فإنّ أداء المدرسة العربيّة لم يرق إلى مستوى المعايير العالميّة المستوجبة اليوم وهذا راجع إلى محتويات مناهج التعليم والمقاربات التعليميّة التي مازالت تقليديّة تغلّب الكمّ على الكيف ولا تمكن الطلبة من آليات المعرفة وطرق حلّ المسائل والفكر النقدي كما بيّنت الدراسات المذكورة ضعف توظيف التكنولوجيا الحديثة (ICTs) في التعلّم.

هذه دواع كافية للتفكير في وضع برنامج عربي لتطوير مضامين مناهج التعليم واستعمال التكنولوجيات الحديثة في التعلّم يهدف خاصّة إلى:

- دعم القدرات العربيّة في مجال هندسة المناهج.
- تطوير البحث في مجال محتويات التعليم والطرق الملائمة لها ووضع مرجعيّة عربيّة للمضامين المعرفيّة.
- سبل الاستفادة من التكنولوجيات في عمليّة التعلّم والتعرّف على التجارب الناجحة في هذا المجال.
- تطوير المحتويات الرقميّة والبرمجات التعليميّة العربيّة.

## 4. البرنامج العربي للبحث والتقويم في مجال جودة التعليم

يتطلب ضمان جودة التعليم تطوير مجالين أساسين:

- البحث العلمي في مفاهيم الجودة ومقوماتها وشروط تحقيقها.
- تقويم أداء المنظومة التربويّة ومتابعتها.

وللنهوض بهذين المجالين لا بدّ من برنامج عربي خاص بهما يهدف إلى:

- التنسيق بين مراكز البحث العربيّة ودفع التعاون بينها من خلال مشاريع بحث ودراسات مشتركة حول جودة التعليم وتحسين أداء المدارس العربيّة.
- إرساء شبكة عربيّة للبحث التربوي وقاعدة بيانات للباحثين العرب وإنجازاتهم العلميّة.
- تنظيم تقييمات عربيّة مقارنة لمكتسبات التلاميذ في مجالات معرفيّة أساسيّة غير التقييمات الإشهاديّة والامتحانات الدوريّة التي هي من نظر الدول.
- تطوير قدرات الدول العربيّة في مجال هندسة الاختبارات والروائز وتحليل نتائج التقييمات المقارنة، قصد الاستفادة منها في عمليات الإصلاح والتطوير.
- وضع مؤشرات كميّة ونوعيّة لتقييم النظام التربوي ومتابعته.
- دعم التعاون مع مرصد التّربية التابع للمنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم.

## كيف يمكن أن تستفيد الدول من البرامج؟

تمثّل هذه البرامج روافد للمشاريع الوطنيّة الرّامية إلى تحسين جودة العمليّة التعليميّة ومساندة لها.

وحتى تستفيد منها الدول كلّ حسب خصوصياته واحتياجاته فإنّه يتعيّن أن تحدّد محتوياتها ومجالات اهتمامها وأنشطتها بالتشاور والتنسيق مع الدول وتشخيص النقائص والتعرّف إلى مواطن التدخّل العاجل.

فشموليّة هذه البرامج وبعدها الإقليمي لا يعني عموميتها وابتعادها عن الواقع وحاجيات الدول وإنّما تستمدّ جدواها من استجابتها لمشاغل كلّ دولة بحيث تجد فيها ما يلائم واقعها وخصوصياتها.

فأهم ما ستقوم به هذه البرامج يتمثّل في:

- مساعدة الدول على دعم قدراتها في المجلات التي ستسهم بها البرامج.
- توفير معطيات حول الواقع التربوي كفيلة بمساعدة أصحاب القرار وضنّاع السياسات التربويّة على الإصلاح والتطوير.
- توفير مرجعيات ومعايير ومؤشرات تمكّن من المتابعة والتقويم.
- وضع الخبرات والكفاءات العربيّة في خدمة الجميع والاستفادة من التجارب الناجحة.
- هذا بالإضافة إلى إمكانية أن تتوجّه إلى هذه البرامج بمطالب مخصوصة حول مسألة ما ترغب في دراستها وإيجاد الحلول الوجيهة لها.

## الهيكلـــة والتسييـــر

لإضفاء النجاعة والجدوى على أنشطة البرامج الأربعة يقترح توخي هيكلة تقوم على المرونة في التسيير وسرعة الإنجاز، فكلّ برنامج هو عبارة عن شبكة مكونة من خبراء يجتمعون لإنجاز مشروع محدّد زمنيا وفق كراس شروط يضبط الموضوع والأهداف وآجال التنفيذ ومواصفات الباحثين المرشّحين لإنجازه والميزانيّة والتقييم. ولذلك يقترح الهيكلة التالية:

- **التنسيق العام:**

تقوم المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بالتنسيق والإشراف على البرامج الأربعة ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال مجلس علمي يرأسه المدير العام للمنظمة ويتابع إنجاز البرامج بواسطة المرصد العربي للتّربية، وتقديم تقارير حول إنجاز البرامج للدول.
(تحدد تركيبة المجلس لاحقا).

- **تنسيق البرامج:**

ينسّق كل برنامج فريق فنّي يرأسه مسؤول عن البرنامج يقدّم تقريرا سنويا للمجلس العلمي عن سير أعمال البرنامج.
(تحدد تركيبة المجلس لاحقا)

- **مدّة البرامج:**

يدوم كلّ برنامج خمسة (5) سنوات بداية من سنة 2011 وحتى سنة 2015.
ويمكن تمديدها في ضوء تقويم شامل للنتائج المسجّلة واستشراف للحاجيات.

- **مقرّ البرامج:**

تقترح المنظمة اعتماد اللامركزيّة في تحديد مقرّات هذه البرامج، بحيث تتوزع في أنحاء البلاد العربيّة. مع اعتبار التوازن الجغرافي في توزيعها واعتماد مبدإ التطوّع واستعداد الدول لاحتضانها.

كما يستحسن أن تحتضن هذه البرامج كلّ ما أمكن ذلك، مؤسّسات قائمة ذات علاقة باختصاص البرنامج لما يمكن أن توفّره من تسهيلات وإمكانيات، مثل مركز الملكة رانية لتدريب المعلّمين بالأردن ومركز الطفولة المبكّرة بدمشق وغيرها.

- **التمويـــل:**

نظرا لبعدها الإقليمي ولحجم ما ستقوم به مختلف هذه البرامج من أعمال وما تتطلبه من اعتمادات هامّة فالمقترح بعث صندوق خاص متعدّد الموارد (Trust Fund) تساهم في تمويله:

- المنظمات الدوليّة والإقليميّة (البنك الدولي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – صندوق الأمم المتّحدة للتّنمية – اليونسكو – مؤسّسة قطر ...إلخ).
- مساهمة الألكسو.
- مساهمات الدول.
- مؤسّسات من القطاع الخاص.
- تمويل ذاتي متأت من خدمات البرامج.

وسعيا إلى توفير الاعتمادات الضرورية لإنجاز هذه البرامج يتولى المدير العام للمنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم القيام بالاتصالات اللازمة بالأطراف التي ستساهم في تمويل هذا الصندوق.

ويمكن أن يوكل التصرّف في الصندوق إلى مؤسّسة مثل البنك الدولي لتجربتها في المجال والقواعد التي تعتمدها حرصا على النجاعة والشفافيّة.

وفي حال المصادقة على هذه البرامج وإقرارها تقوم الألكسو بتنظيم اجتماع خلال شهر جانفي 2011 يضم ممثلي الدول العربيّة وخبراء وفنّيين وممثلين عن منظمات إقليميّة ودوليّة لوضع الترتيبات العمليّة لبعث هذه البرامج وتحديد مجالات الاهتمام حسب أوليتها وطرق تنفيذ المشاريع وذلك انطلاقا من الوثيقة المرجعيّة التي أعدّتها المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسّسة قطر، وفي تناغم مع خطّة تطوير التعليم في الوطن العربي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام

مشروع قرار رقم: م ع/ د ع 20 / ق 15

# مشروع قرار

بشأن

## البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم

~~~~~~~~

**إن المؤتمر العام:**

إذ يشير إلى خطة تطوير التعليم في الوطن العربي .

وإلى إعلان الدوحة من أجل التعليم للجميع (سبتمبر 2010 )

وبعد إطلاعه على الوثيقة المعروضة رقم : م ع / دع 20/ و 15، ومرفقها.

وفي ضوء ما دار من مناقشات.

**يقـرّر :**
~~~~~~~~